اسرائيل لمقترحات الملك حسين وللافكار الواردة في رسالة شولتس بشأن الحوار المسبق والتمثيل الفلسطيني والمؤتمر الدولي وبين مطالبة وزراء حزب العمل بضبط النفس وصياغة البيان بروح ايجابية. وفي ختام الجلسة، نشر بيان صاغه رئيس الحكومة أخذاً بعين الاعتبار تباين المواقف، ومتلافياً اثارة سخط كل من الليكود والمعراخ، بخلوه من اي رد ايجابي على تصريحات الملك حسين ومواقفه، موضحاً، فقط، ان «اسرائيل تبارك كل تقدم نحو السلام، وهي تؤمن بأن الطريق الى ذلك، هي عبر المفاوضات التي تبدأ وتتواصل بشكل مباشر بينها وبين الاردن او وفد اردني ـ فلسطيني». وبالنسبة لموضوع مشاركة الفلسطينيين في الوفد المشترك، يذكر البيان «ان حكومة اسرائيل ترفض مشاركة رجال م.ت.ف. الذين ينادون بابادة اسرائيل في مفاوضات السلام». كذلك، جاء في البيان ان اسرائيل مازالت تواصل رفضها لفكرة المؤتمر الدولي (**معاريف** و **عل همشمار**، ١٩٨٥/٦/٣).

وتقول مراسلة صحيفة عل همشمار للشؤون السياسية (**المصدر نفسه**) ان البيان تضمن رفضاً للحوار المسبق المشار اليه في «رسالة شولتس»، لكنه، من ناحية اخرى، لم يكن واضحاً بما فيه الكفاية بالنسبة لموضوع اشتراك اعضاء من المجلس الوطني الفلسطيني في الوفد المشترك. فالحوار المسبق ومشاركة اعضاء من المجلس الوطني في الوفد المشترك ـ وفقاً لصحيفة هآرتس (١٩٨٥/٦/٣) ـ تم الاتفاق عليها مع بيرس اثناء زيارة وزير الخارجية الاميركي للمنطقة قبل بضعة اسابيع.

لكن بيان الحكومة لم يضع حداً للجدل حول المبادرة الاردنية والنقاط التي تضمنتها «رسالة شولتس»، بل اشتد هذا الجدل استعداداً لاعداد رسالة جوابية رسمية إلى وزير الخارجية الاميركي. فمن بريطانيا، سارع وزير خارجية اسرائيل، اسحق شامير، الى الاعلان عن ان «لا جديد في اقتراحات الملك حسين الاخيرة التي قدمها الى الاميركيين، بل على العكس، فانها تحمل في طياتها عناصر سلبية تثقل على المفاوضات وتشكل عائقاً امام السلام» (**هآرتس**، ١٩٨٥/٦/٣). واعتبر شامير ان «اتفاق عمان» يهدف، عملياً، الى تحقيق اعتراف اميركي بمنظمة التحرير وإلى الحصول على دعم لفكرة المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الاوسط. واكد شامير، الذي كان يتحدث امام اعضاء فرع حركة حيروت في بريطانيا، ان اسرائيل تنازلت عن ٩٠ بالمئة من الاراضي التي احتلتها في حرب ١٩٦٧، ولا مجال، بعد، لتنازلات اقليمية اخرى (**معاريف**، ١٩٨٥/٦/٣). وحذا حذو شامير كل من الوزيرين دافيد ليفي واريئيل شارون، حيث طالب الاول برد حازم وفوري على رسالة شولتس التي اعتبرها خطوة خطيرة، هدفها تمكين الولايات المتحدة من الاعتراف، اعترافاً واقعياً، بمنظمة التحرير. اما الوزير شارون، فقال: «ان اسرائيل لن تتفاوض مع م.ت.ف. ولن تتفاوض على اساس مشروع ريغان، بل، فقط، على اساس اتفاقي كامب ديفيد». واضاف شارون: «ان اللقاء المسبق مع وفد اردني ـ فلسطيني مشترك يتعارض مع رأي اسرائيل ويجب ان يكون واضحاً [لناحية موقف الحكومة] اننا نعارض المفاوضات او الحوار التحضيري بين الولايات المتحدة والاردن» (**عل همشمار**، ١٩٨٥/٦/٣).

وواصل وزراء الليكود ضغوطهم، فدعوا الى عقد جلسة لكتلة الليكود البرلمانية لبحث التطورات. وتميزت تلك الجلسة ـ كما وصفتها صحيفة عل همشمار (١٩٨٥/٦/٤) ـ بثلاث لاءات: لا للولايات المتحدة، ولا للملك حسين، ولا للمفاوضات مع الفلسطينيين. وافتتح المناقشة الوزير موشي آرنس محللاً مضمون رسالة شولتس، فقال: «ان هذه هي المرة الاولى في السنوات الثلاث الاخيرة التي تطرح فيها الولايات المتحدة، علناً، افكاراً ومواقف تتعارض مع مواقف اسرائيل. وبينما كان هناك تماثل في المواقف في السنوات الثلاث الماضية، فان العلاقات تمر، الآن، في مرحلة من الخلاف في وجهات النظر». وحسب رأي آرنس يجب بذل كل جهد الآن لوقف الانجراف في الموقف الاميركي، عبر التلميح غير القابل للتأويل من جانب اسرئيل بان المفاوضات من اجل السلام في الشرق الاوسط، يجب ان تجرى بشكل مباشر بين اسرائيل والاردن، دون مشاركة م.ت.ف. وطمأن آرنس زملاءه بقوله: «الى ان يأتي الملك حسين الى المفاوضات، سيكون شامير قد اصبح رئيساً للحكومة (**يديعوت احرونوت**، ١٩٨٥/٦/٤).

وازاء تصريحات وزراء الليكود المتشددة، حاول رئيس الحكومة طمأنة زعماء الليكود من ناحية، والتخفيف من حدة الجدل مع الولايات المتحدة من ناحية اخرى. فقد اكد ان الحكومة، بشقيها، على استعداد «للقاء وفد اردني ـ فلسطيني وجهاً لوجه، من اجل ايجاد حل مشرف ومقبول من كل الاطراف... والتباحث معه دون شروط مسبقة». وقال بيرس انه